



معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2026-05-22
تاريخ القبول: 2026-09-19Printed ISSN: 2352-989X
Online ISSN: 2602-6856

المقالة الاجتماعية كآلية لتحقيق التنمية

مقاربة سوسيواقتصادية

*Social Entrepreneurship as a Mechanism for
Achieving Development: A Socioeconomic
Approach*

عبدیون نوارة

جامعة الجزائر 2

Nouara.abdiouene@univ-alger2.dz

الملخص: يهدف هذا المقال إلى تحليل دور المقالة الاجتماعية كآلية حديثة لتحقيق التنمية من منظور سوسيواقتصادي، من خلال إبراز أسسها النظرية، وخصائصها، وأدوارها التنموية، إضافة إلى التحديات التي تواجهها. ينطلق المقال من فكرة أن التنمية لم تعد تقتصر على النمو الاقتصادي، بل أصبحت تشمل أبعادًا اجتماعية وإنسانية وبيئية، وهو ما جعل المقالة الاجتماعية نموذجًا بديلاً يدمج بين منطق السوق والبعد الاجتماعي.

يعالج المقال تطور مفهوم المقالة الاجتماعية عبر أهم الأدبيات الفكرية، كما يوضح علاقتها بالمقاربة السوسيواقتصادية التي تؤكد على ترابط الاقتصاد بالمجتمع. كما يتناول أدوارها في خلق فرص العمل، ومحاربة الفقر، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، إلى جانب عرض تجارب عالمية ناجحة، وتحليل واقعها في الجزائر. ويخلص إلى أن المقالة الاجتماعية تمثل أداة واعدة لتحقيق التنمية المستدامة، رغم التحديات المؤسسية والمالية والثقافية التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية: المقالة الاجتماعية، التنمية، المقاربة السوسيواقتصادية، الابتكار الاجتماعي، التنمية المستدامة.

ABSTRACT

This article aims to analyze social entrepreneurship as a modern mechanism for achieving development from a socioeconomic perspective by highlighting its theoretical foundations, characteristics, developmental roles, and the challenges it faces. It starts from the idea that development is no longer limited to economic growth but has expanded to include social, human, and environmental dimensions, making social entrepreneurship an alternative model that combines market logic with a social dimension.

The article examines the evolution of the concept of social entrepreneurship through key theoretical literature and explains its relationship with the socioeconomic approach, which emphasizes the interconnection between economy and society. It also discusses its roles in job creation, poverty reduction, and social inclusion, in addition to presenting successful global experiences and analyzing its status in Algeria. The study concludes that social entrepreneurship represents a promising tool for achieving sustainable development, despite institutional, financial, and cultural challenges.

Keywords: social entrepreneurship, development, socioeconomic approach, social innovation, sustainable development.

1. مقدمة:

شهد مفهوم التنمية في العقود الأخيرة تحولات عميقة تجاوزت الأبعاد الاقتصادية التقليدية المرتبطة بالنمو والإنتاج، ليشمل أبعادًا اجتماعية وإنسانية وبيئية أكثر شمولًا. وقد أفرز هذا التحول إدراكًا متزايدًا لقصور النماذج التنموية الكلاسيكية في معالجة الإشكالات المعقدة مثل الفقر، البطالة، والإقصاء الاجتماعي، مما دفع نحو البحث عن بدائل أكثر شمولية وفعالية. وفي هذا السياق، برزت المقاتلة الاجتماعية كأحد أبرز المقاربات الحديثة التي تبرز بين منطق المبادرة الاقتصادية والهدف الاجتماعي، حيث لا يقتصر دورها على تحقيق الربح فقط، بل يتعداه إلى إحداث أثر اجتماعي إيجابي ومستدام. هذا الطابع المزدوج جعلها تحظى باهتمام متزايد من طرف الباحثين وصناع القرار باعتبارها آلية مبتكرة لدعم التنمية. ومن منظور سوسيواقتصادي، تُسهم المقاتلة الاجتماعية في تحقيق التوازن بين متطلبات السوق واحتياجات المجتمع، من خلال خلق فرص عمل جديدة، ودعم الفئات الهشة، وتعزيز المبادرات المحلية ذات الطابع التنموي. كما تُعد أداة فعالة لتعزيز الإدماج الاجتماعي وتقليص الفوارق الاقتصادية داخل المجتمع. ورغم الأهمية المتزايدة لهذا النموذج، لا تزال المقاتلة الاجتماعية تثير العديد من النقاشات النظرية حول طبيعتها وحدود فعاليتها وإمكانات استدامتها وتوسيع نطاق تأثيرها. وهو ما يطرح إشكالية أساسية تتعلق بمدى قدرتها على أن تشكل آلية فعالة لتحقيق التنمية في إطار مقارنة سوسيواقتصادية متكاملة. وعليه، يهدف هذا المقال إلى تحليل دور المقاتلة الاجتماعية في تحقيق التنمية من منظور نظري سوسيواقتصادي، من خلال إبراز أهم أبعادها، وتحديد إسهاماتها، ومناقشة حدودها وإشكالاتها النظرية.

2. نشأة وتطور المقاتلة الاجتماعية:

تُعد المقاتلة الاجتماعية من المفاهيم الحديثة نسبيًا في حقل الاقتصاد الاجتماعي والتنمية، وقد ظهرت تدريجيًا كاستجابة للتحولات العميقة التي مست بنية الدولة والسوق والمجتمع، خاصة مع تصاعد الإشكالات الاجتماعية مثل البطالة، الإقصاء الاجتماعي، واتساع الفوارق الاقتصادية. وقد ارتبطت نشأتها الأولى بأشكال من التنظيمات التضامنية والجمعيات الخيرية والتعاونيات التي كانت تهدف إلى تلبية حاجات اجتماعية أساسية، قبل أن تتطور لاحقًا إلى نموذج أكثر تنظيمًا يقوم على منطق المقاتلة مع الحفاظ على البعد الاجتماعي (Dees, 1998).

ومع نهاية القرن العشرين، بدأ مفهوم المقاتلة الاجتماعية يأخذ طابعًا أكثر وضوحًا في الأدبيات الأكاديمية، خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا، حيث برزت الحاجة إلى إيجاد حلول مبتكرة للفشل الجزئي لكل من القطاع العام في تغطية الخدمات الاجتماعية، والقطاع الخاص في تحقيق العدالة الاجتماعية. في هذا السياق، ساهمت أعمال “يونس” في ترسيخ مفهوم المقاتلة الاجتماعية من خلال تجربة “البنك الفقير” أو “غرامين بنك”، الذي أبرز إمكانية الجمع بين الاستدامة المالية والأثر الاجتماعي (Yunus, 2007).

كما شهد هذا المفهوم تطورًا مهمًا داخل حقل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث أصبح يُنظر إلى المقاتلة الاجتماعية باعتبارها شكلًا هجينًا يجمع بين المنطق المقاتل القائم على الابتكار والمنافسة، والمنطق الاجتماعي القائم على التضامن وتحقيق المنفعة العامة. وقد ساهم هذا التحول في إعادة تعريف حدود العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع، من خلال إبراز دور الفاعلين الاجتماعيين في إنتاج القيمة وليس فقط في توزيعها (Bornstein & Davis, 2010).

ومن جهة أخرى، فإن تطور المكافحة الاجتماعية ارتبط بشكل وثيق بظهور مقارنة التنمية المستدامة، التي أكدت على ضرورة تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. هذا التوجه عزز مكانة المكافحة الاجتماعية كأداة فعالة لتحقيق التنمية المحلية، من خلال خلق فرص العمل، دعم الفئات الهشة، وتشجيع المبادرات الذاتية ذات الأثر المجتمعي (OECD, 2013). وعليه، يمكن القول إن تطور المكافحة الاجتماعية يعكس انتقالاً من العمل الخيري التقليدي إلى نموذج اقتصادي اجتماعي مبتكر، يقوم على الاستدامة، الابتكار، وتحقيق القيمة الاجتماعية المضافة، مما جعلها تحتل موقعاً متقدماً ضمن أدوات التنمية الحديثة.

3. الإطار المفاهيمي:

يُعتبر الإطار المفاهيمي مرحلة أساسية في بناء أي مقارنة نظرية، إذ يهدف إلى ضبط المفاهيم المركزية وتحديد حدودها الدلالية والعلمية، بما يسمح بفهم أدق للعلاقة بين المكافحة الاجتماعية والتنمية ضمن مقارنة سوسيواقتصادية. وينطلق هذا الإطار من ثلاث مفاهيم محورية مترابطة هي: المكافحة الاجتماعية، التنمية، والمقارنة السوسيواقتصادية، حيث يشكل تفاعلها الأساس النظري لهذا المقال.

1.3 المكافحة الاجتماعية:

تُعد المكافحة الاجتماعية مفهوماً مركباً يجمع بين منطق المكافحة الاقتصادية القائم على الإنتاج والابتكار والاستمرارية، وبين المنطق الاجتماعي القائم على التضامن وتحقيق المنفعة العامة. فهي ليست مجرد نشاط اقتصادي ربحي، بل هي نموذج يهدف إلى معالجة إشكالات اجتماعية مثل الفقر، البطالة، الإقصاء الاجتماعي، وضعف الولوج إلى الخدمات الأساسية، من خلال حلول مبتكرة ومستدامة.

وقد أكد **Dees (1998)** أن المكافحة الاجتماعية تمثل استعمالاً مبتكراً لآليات السوق بهدف خلق قيمة اجتماعية، وليس فقط تحقيق الربح. كما يذهب **Bornstein and Davis (2010)** إلى أن المكافحة الاجتماعية تقوم على قدرة الفاعلين الاجتماعيين على ابتكار حلول عملية للمشكلات الاجتماعية المعقدة، مع الحفاظ على الاستدامة المالية للمشاريع. كما تُبرز أدبيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن هذا النموذج المقاواني يقوم على إعادة توجيه جزء من الموارد نحو تحقيق أثر اجتماعي مباشر، مما يجعله شكلاً من أشكال "الاقتصاد ذو الهدف المزدوج" (**Double Bottom Line**)، أي تحقيق الربح والأثر الاجتماعي في آن واحد.

2.3 التنمية:

يشير مفهوم التنمية إلى عملية ديناميكية شاملة تهدف إلى إحداث تحولات إيجابية في المجتمع من خلال تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتوسيع فرص الاندماج الاقتصادي والاجتماعي. وقد تطور هذا المفهوم من التركيز على النمو الاقتصادي فقط إلى مقارنة أكثر شمولاً تُعرف بالتنمية المستدامة. وفقاً لتقارير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2013)، فإن التنمية لم تعد تقاس فقط بمعدلات النمو، بل أصبحت تشمل مؤشرات تتعلق بالرفاه الاجتماعي، جودة الحياة، والعدالة في توزيع الموارد. كما تؤكد المقاربات الحديثة أن التنمية الفعالة هي تلك التي تحقق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

العنوان: المقاولات الاجتماعية كآلية لتحقيق التنمية: مقارنة سوسيواقتصادية عبدیون نوارة

وبناءً على ذلك، فإن التنمية في هذا السياق تُفهم باعتبارها عملية متعددة الأبعاد تهدف إلى تحقيق الرفاه الجماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية، وليس فقط زيادة الناتج الاقتصادي.

3.3 المقاربة السوسيواقتصادية:

تُعنى المقاربة السوسيواقتصادية بتحليل الظواهر الاقتصادية من خلال دمج الأبعاد الاجتماعية والثقافية في تفسيرها، انطلاقاً من فكرة أساسية مفادها أن الاقتصاد لا يعمل في فراغ، بل داخل بنية اجتماعية تؤثر فيه ويتأثر بها. ومن هذا المنظور، لا يمكن فهم التنمية بمعزل عن السياقات الاجتماعية التي تحدث فيها، مثل مستوى التعليم، البنية الاجتماعية، طبيعة العلاقات داخل المجتمع، ومدى العدالة في توزيع الفرص. وبالتالي، فإن هذه المقاربة تؤكد على ضرورة التكامل بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، تُعد المقاولات الاجتماعية تجسيداً عملياً لهذه المقاربة، لأنها تجمع بين منطق السوق (الكفاءة، الإنتاج، الاستدامة) ومنطق المجتمع (التضامن، الإدماج الاجتماعي، تقليص الفوارق)، مما يجعلها أداة وسيطة بين الاقتصاد والمجتمع في تحقيق التنمية.

بناءً على ما سبق، يتضح أن المقاولات الاجتماعية لا يمكن فهمها إلا ضمن شبكة مفاهيمية مترابطة تشمل التنمية والمقاربة السوسيواقتصادية، حيث يشكل هذا التداخل الأساس النظري الذي يفسر قدرتها على الإسهام في معالجة الإشكالات التنموية المعاصرة.

4. الأسس النظرية للمقاولات الاجتماعية:

تقوم المقاولات الاجتماعية على مجموعة من الأسس النظرية المتداخلة التي تعكس طبيعتها المركبة بوصفها نموذجاً يجمع بين منطق السوق ومنطق الفعل الاجتماعي. فهي ليست مجرد نشاط اقتصادي يهدف إلى تحقيق الربح، ولا مجرد مبادرة اجتماعية ذات طابع خيري، بل هي بناء نظري تطور داخل تقاطع عدة حقول معرفية، أهمها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ونظرية الابتكار الاجتماعي، ومقاربات التنمية المستدامة. ويعكس هذا التعدد في المرجعيات النظرية قدرة المقاولات الاجتماعية على تقديم تفسير جديد للعلاقة بين الاقتصاد والمجتمع يقوم على التكامل بدل الفصل (OECD, 2013).

في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تُفهم المقاولات الاجتماعية باعتبارها امتداداً حديثاً لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التقليدية مثل التعاونيات والجمعيات، والتي تأسست تاريخياً على مبادئ التضامن والديمقراطية الاقتصادية وإعادة توزيع الفائض بشكل يخدم المصلحة الجماعية. غير أن المقاولات الاجتماعية تجاوزت هذا الإطار التقليدي من خلال اعتمادها على آليات السوق ودمجها داخل مشروع اجتماعي واضح، حيث لا يُنظر إلى الربح كغاية في حد ذاته، بل كوسيلة لضمان الاستمرارية وتحقيق الأثر الاجتماعي (Bornstein & Davis, 2010). وبهذا المعنى، يعاد تعريف مفهوم القيمة الاقتصادية ليشمل البعد الاجتماعي كجزء أساسي من عملية الإنتاج والتوزيع.

أما نظرية الابتكار الاجتماعي، فهي تشكل ركيزة مركزية في فهم ديناميكية المقاولات الاجتماعية، إذ تنطلق من فرضية أن المشكلات الاجتماعية المعاصرة أصبحت أكثر تعقيداً وتشابكاً، ولا يمكن معالجتها بالحلول التقليدية المعتمدة على الدولة أو السوق بشكل منفصل. لذلك، تعتمد المقاولات الاجتماعية على الابتكار كمدخل أساسي لإنتاج حلول جديدة، سواء على مستوى المنتجات أو الخدمات أو النماذج التنظيمية. ويتميز هذا الابتكار بكونه موجّهاً نحو إحداث تغيير اجتماعي ملموس ومستدام، وليس فقط

تحسين الكفاءة الاقتصادية (Dees, 1998). ومن هذا المنظور، تصبح المقاتلة الاجتماعية فضاءً لتوليد حلول مرنة وقابلة للتكيف مع السياقات المحلية.

وفي سياق مقاربات التنمية المستدامة، تُدمج المقاتلة الاجتماعية ضمن رؤية شمولية تعتبر التنمية عملية متعددة الأبعاد تشمل الاقتصاد والمجتمع والبيئة في آن واحد. فالتنمية لم تعد تُقاس فقط بمعدلات النمو الاقتصادي، بل أصبحت مرتبطة بمؤشرات العدالة الاجتماعية، وتقليص الفوارق، وتحسين جودة الحياة. ضمن هذا التصور، تُسهم المقاتلة الاجتماعية في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشاريع تسعى إلى خلق قيمة اقتصادية دون إغفال البعد الاجتماعي، مثل إدماج الفئات الهشة في سوق العمل أو تطوير خدمات اجتماعية مستدامة (UNDP, 2015). كما تعزز منطق الاستدامة عبر توجيه الموارد نحو مشاريع ذات أثر طويل المدى.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الأسس النظرية للمقاتلة الاجتماعية تعكس تداخلاً معرفياً بين عدة مدارس فكرية، مما يجعلها مفهوماً ديناميكياً غير ثابت، يستمد قوته من قدرته على الجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والابتكار في إطار رؤية تنموية شاملة.

5. خصائص المقاتلة الاجتماعية:

تتميز المقاتلة الاجتماعية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها نموذجاً تنموياً فريداً يجمع بين الفعالية الاقتصادية والبعد الاجتماعي في آن واحد، مما يميزها عن كل من المقاتلة التقليدية والمؤسسات الخيرية. فهي لا تقوم فقط على منطق تحقيق الربح، ولا تقتصر على تقديم المساعدة الاجتماعية، بل تتأسس على فكرة خلق قيمة اجتماعية مضافة من خلال أنشطة اقتصادية مستدامة. ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبارها نموذجاً هجيناً يعكس تطوراً في فهم العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع، حيث يصبح الهدف الأساسي هو تحقيق أثر اجتماعي قابل للقياس والاستمرارية إلى جانب ضمان التوازن المالي للمشروع (Dees, 1998).

ومن أبرز خصائص المقاتلة الاجتماعية اعتمادها على الابتكار كعنصر محوري في معالجة القضايا الاجتماعية. فهي لا تكتفي بتقديم حلول تقليدية، بل تسعى إلى تطوير نماذج جديدة في التنظيم والإنتاج وتقديم الخدمات، بما يسمح لها بالاستجابة بفعالية للتحديات الاجتماعية المعقدة مثل البطالة والفقر والإقصاء الاجتماعي. ويجعل هذا البعد الابتكاري المقاتلة الاجتماعية أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع السياقات المحلية المختلفة، خاصة في البيئات التي تعاني من هشاشة اقتصادية واجتماعية (Bornstein & Davis, 2010).

كما تتسم المقاتلة الاجتماعية بطابع الاستدامة، حيث تسعى إلى تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والأهداف الاجتماعية على المدى الطويل، بدل الاعتماد على التمويل الخارجي المؤقت أو المساعدات غير المستقرة. ويعني ذلك أن نجاحها لا يقاس فقط بحجم الأرباح المحققة، بل بقدرتها على الاستمرار في إنتاج أثر اجتماعي إيجابي ومستدام، مع ضمان استقلاليتها المالية نسبياً. ومن الخصائص الأساسية أيضاً التركيز على القيمة الاجتماعية كهدف مركزي، حيث تُوجه أنشطة المقاتلة الاجتماعية نحو تحسين ظروف الفئات الهشة، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، وتقليص الفوارق الاقتصادية. وهذا يجعلها أداة فعالة في دعم التنمية المحلية، من خلال تمكين المجتمعات من الاعتماد على قدراتها الذاتية في خلق فرص اقتصادية واجتماعية جديدة.

كما أن المقاتلة الاجتماعية تتميز بقدرتها على الجمع بين منطقتين متكاملتين: منطق السوق القائم على الكفاءة والإنتاجية، ومنطق التضامن القائم على العدالة الاجتماعية. هذا التوازن يمنحها مرونة خاصة تجعلها قادرة على العمل في بيئات متنوعة، مع

الحفاظ على رسالتها الاجتماعية الأساسية، وهو ما يميزها عن المؤسسات الاقتصادية التقليدية التي تركز على الربح فقط أو المؤسسات الاجتماعية التي تعتمد على الدعم الخارجي (OECD, 2013).

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن خصائص المقاتلة الاجتماعية تجعلها نموذجًا تنمويًا مبتكرًا يجمع بين الاستدامة، الابتكار، والقيمة الاجتماعية، مما يمنحها مكانة متقدمة ضمن آليات تحقيق التنمية في السياقات السوسيواقتصادية المعاصرة.

6. أدوار المقاتلة الاجتماعية في تحقيق التنمية:

تؤدي المقاتلة الاجتماعية أدوارًا محورية في دعم مسارات التنمية، باعتبارها آلية تجمع بين الفاعلية الاقتصادية والوظيفة الاجتماعية، وهو ما يجعلها أداة مبتكرة لمعالجة الاختلالات التنموية التي تعجز عنها الآليات التقليدية للسوق أو تدخل الدولة بشكل منفصل. فهي تساهم في إعادة توجيه النشاط الاقتصادي نحو خدمة الأهداف الاجتماعية، من خلال إنتاج حلول عملية ومستدامة تستجيب لحاجات الفئات الهشة وتدعم الإدماج الاجتماعي.

يُعد خلق فرص العمل من أبرز الأدوار التي تضطلع بها المقاتلة الاجتماعية، حيث تساهم في امتصاص البطالة عبر توفير مناصب شغل جديدة، خاصة لفائدة الشباب والنساء والفئات المهمشة. ويتميز هذا النوع من التشغيل بكونه لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل يمتد ليشمل تمكينًا اجتماعيًا يعزز استقلالية الأفراد وقدرتهم على الاندماج في الحياة الاقتصادية بشكل فعال (OECD, 2013).

كما تلعب المقاتلة الاجتماعية دورًا مهمًا في محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، من خلال تقديم خدمات ومنتجات موجهة للفئات ذات الدخل المحدود، أو عبر مشاريع تهدف إلى تحسين ظروف العيش في المناطق الهشة. وفي هذا السياق، لا تكفي هذه المقاتلات بتقديم المساعدة، بل تعمل على خلق فرص اقتصادية حقيقية تمكن المستفيدين من تحسين أوضاعهم بشكل مستدام، مما يجعلها أكثر فعالية من السياسات الاجتماعية التقليدية.

وتساهم المقاتلة الاجتماعية كذلك في تعزيز التنمية المحلية، من خلال استثمار الموارد المحلية وتمكين القدرات الذاتية للمجتمعات. فهي تشجع على المبادرات المحلية وتدعم الاقتصاد المحلي عبر خلق دينامية اقتصادية قائمة على التعاون والتضامن، مما يؤدي إلى تنشيط الدورة الاقتصادية داخل المناطق الأقل نموًا.

ومن جهة أخرى، تساهم المقاتلة الاجتماعية في تعزيز الإدماج الاجتماعي، من خلال تمكين الفئات التي تعاني من التهميش من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويُعد هذا الدور أساسيًا في بناء مجتمعات أكثر توازنًا وعدالة، حيث لا يُترك أي فرد خارج دائرة الإنتاج والمشاركة.

كما أن للمقاتلة الاجتماعية دورًا في تعزيز الابتكار الاجتماعي، من خلال تقديم حلول جديدة وغير تقليدية للمشكلات التنموية، سواء عبر تطوير خدمات جديدة أو اعتماد نماذج تنظيمية مبتكرة. وهذا يجعلها فاعلاً رئيسيًا في تجديد أدوات التنمية وتحسين فعاليتها.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن المقاتلة الاجتماعية تمثل آلية تنموية شاملة تساهم في تحقيق أهداف متعددة مترابطة، تجمع بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاستدامة، مما يعزز مكانتها كأحد أهم الفاعلين في التنمية السوسيواقتصادية المعاصرة.

7. المقاتلة الاجتماعية والمقاربة السوسيواقتصادية:

تُعد المقاربة السوسيواقتصادية إطارًا تحليليًا يهدف إلى فهم الظواهر الاقتصادية من خلال ربطها بالبنية الاجتماعية والثقافية التي تنشأ داخلها، انطلاقًا من فكرة أساسية مفادها أن الاقتصاد لا يمكن عزله عن المجتمع، بل هو جزء من منظومة اجتماعية

العنوان: المكافحة الاجتماعية كآلية لتحقيق التنمية: مقارنة سوسيواقتصادية عبدیون نوارة

متكاملة تتفاعل فيها القيم والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية مع النشاط الاقتصادي. ومن هذا المنظور، تبرز المكافحة الاجتماعية كنموذج يجسد هذا التداخل بشكل واضح، حيث لا ينفصل فيها البعد الاقتصادي عن البعد الاجتماعي، بل يتكاملان ضمن مشروع تنموي واحد.

في هذا السياق، تعمل المكافحة الاجتماعية على إعادة تعريف العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع، إذ لم يعد الهدف الاقتصادي مقتصرًا على تحقيق الربح أو تعظيم القيمة المالية، بل أصبح مرتبطًا أيضًا بإنتاج قيمة اجتماعية ملموسة. وهذا التحول يعكس جوهر المقاربة السوسيواقتصادية التي تسعى إلى تجاوز الفهم التقليدي للاقتصاد باعتباره نظامًا مستقلاً، نحو اعتباره نظامًا مدمجًا داخل النسيج الاجتماعي. ومن ثم، فإن المكافحة الاجتماعية تمثل تجسيدًا عمليًا لهذا التصور من خلال الجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في آن واحد (OECD, 2013).

كما تُسهم هذه المقاولات في تقليص الفوارق الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الفرص الاقتصادية بشكل أكثر عدالة، سواء عبر خلق فرص عمل للفئات الهشة أو عبر تطوير خدمات اجتماعية موجهة للفئات ذات الدخل المحدود. وبذلك، فإنها لا تقتصر على إنتاج الثروة، بل تعمل أيضًا على إعادة توزيعها بشكل يحقق قدرًا أكبر من الإنصاف الاجتماعي، وهو أحد الأهداف الأساسية للمقاربة السوسيواقتصادية.

ومن جهة أخرى، تعزز المكافحة الاجتماعية منطق التنمية المستدامة داخل هذه المقاربة، من خلال اعتمادها على مشاريع طويلة المدى تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد. فهي لا تسعى فقط إلى تحقيق نتائج فورية، بل تهدف إلى إحداث تأثير مستدام في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، مما يجعلها أداة فعالة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

كما أن المكافحة الاجتماعية تساهم في إعادة بناء الروابط الاجتماعية داخل المجتمع، من خلال تعزيز قيم التضامن والتعاون والمشاركة، وهو ما يتماشى مع جوهر المقاربة السوسيواقتصادية التي تؤكد على أهمية البعد القيمي في تفسير السلوك الاقتصادي. فالفرد في هذا الإطار لا يُنظر إليه باعتباره فاعلاً اقتصاديًا فقط، بل أيضًا كفاعل اجتماعي تتحدد قراراته ضمن سياق اجتماعي وثقافي محدد.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن المكافحة الاجتماعية تشكل أحد أبرز التطبيقات العملية للمقاربة السوسيواقتصادية، حيث تترجم هذه المقاربة إلى مشاريع واقعية تجمع بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وتسهم في بناء نموذج تنموي أكثر شمولًا وتوازنًا.

8. التحديات والإكراهات التي تواجه المكافحة الاجتماعية:

رغم ما تحقّقه المكافحة الاجتماعية من إسهامات مهمة في المجال التنموي، إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات والبيوتات والمؤسسية التي تحدّ من قدرتها على التوسع والاستدامة. هذه الإكراهات ترتبط بطبيعة البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تنشط فيها، وبمحدودية الاعتراف المؤسسي والقانوني بهذا النوع من المقاولات في العديد من السياقات، مما يجعل مسار تطورها غير مستقر بالشكل الكافي.

يُعد ضعف التمويل من أبرز التحديات التي تواجه المكافحة الاجتماعية، حيث تعتمد العديد من هذه المبادرات على موارد محدودة أو غير مستقرة، مما يحد من قدرتها على التوسع أو تطوير مشاريع ذات أثر اجتماعي واسع. كما أن صعوبة الولوج إلى مصادر التمويل التقليدية، مثل البنوك أو الاستثمارات الخاصة، يعود غالبًا إلى عدم وضوح نموذجها الاقتصادي الهجين الذي يجمع بين الربح والهدف الاجتماعي، وهو ما يجعل تقييم جدواها المالية أكثر تعقيدًا (OECD, 2013).

كما يشكل الإطار القانوني والتنظيمي غير الملائم عائقًا مهمًا أمام تطور المقاتلة الاجتماعية، حيث لا تزال العديد من الدول تفتقر إلى تشريعات واضحة تعترف بهذا الشكل من المقاتلات وتحدد آليات اشتغالها. هذا الغموض القانوني يؤدي إلى صعوبات في التأسيس والتسيير، ويحد من إمكانية استفادتها من الحوافز والسياسات العمومية الموجهة لدعمها. ومن جهة أخرى، تعاني المقاتلة الاجتماعية من ضعف الدعم المؤسسي، سواء من طرف الدولة أو من طرف الفاعلين الاقتصاديين التقليديين، مما يقلل من فرص إدماجها داخل السياسات التنموية العامة. كما أن محدودية الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني تقلل من فعاليتها في إحداث أثر تنموي واسع.

إضافة إلى ذلك، يُعد ضعف الوعي المجتمعي بمفهوم المقاتلة الاجتماعية من الإكراهات الأساسية، حيث لا يزال هذا المفهوم غير واضح لدى شريحة واسعة من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. هذا النقص في الفهم يؤدي إلى محدودية الإقبال على هذا النوع من المشاريع، ويؤثر على قدرتها على جذب الموارد البشرية المؤهلة والدعم المجتمعي (Bornstein & Davis, 2010). كما تواجه المقاتلة الاجتماعية تحديات تتعلق بالاستدامة والتوازن بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي، إذ قد تجد بعض المشاريع صعوبة في الحفاظ على استثماراتها المالية مع الالتزام الكامل بأهدافها الاجتماعية، مما يخلق توترًا دائمًا بين منطق السوق ومنطق التضامن (Yunus, 2007).

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن هذه التحديات لا تنفي أهمية المقاتلة الاجتماعية، لكنها توضح أن فعاليتها التنموية تبقى مشروطة بوجود بيئة داعمة تشمل إطارًا قانونيًا واضحًا، وآليات تمويل مناسبة، ودعمًا مؤسسيًا ومجتمعيًا يعزز من قدرتها على تحقيق أهدافها.

9. مساهمة العلوم السلوكية في تفعيل المقاتلة الاجتماعية:

تُعد العلوم السلوكية من المقاربات الحديثة التي أسهمت في إعادة فهم سلوك الأفراد والمؤسسات داخل السياقات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال التركيز على العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤثر في اتخاذ القرار، بدل الاقتصار على الفرضية التقليدية التي تفترض عقلانية الفاعل الاقتصادي بشكل مطلق. وفي هذا الإطار، تكتسب العلوم السلوكية أهمية متزايدة في تحليل وتفعيل المقاتلة الاجتماعية، باعتبارها نموذجًا يعتمد بشكل كبير على السلوك الإنساني، والدافعية، والقيم الاجتماعية.

تساهم العلوم السلوكية في فهم الدوافع التي تحفز رواد المقاتلة الاجتماعية، حيث لا يكون الهدف الأساسي هو الربح المادي فقط، بل أيضًا تحقيق قيمة اجتماعية والشعور بالمعنى والانتماء والتأثير الإيجابي في المجتمع. هذا الفهم يساعد على تفسير لماذا يختار بعض الأفراد الانخراط في مشاريع اجتماعية رغم محدودية العائد المالي مقارنة بالمقاتلات التقليدية، وهو ما تؤكد أدبيات ريادة الأعمال الاجتماعية التي تربط بين الدافعية الداخلية والقيم الأخلاقية (Bornstein & Davis, 2010).

كما تساعد العلوم السلوكية في تحسين تصميم السياسات العمومية الداعمة للمقاتلة الاجتماعية، من خلال فهم كيفية استجابة الأفراد للحوافز المختلفة، سواء كانت مالية أو غير مالية. فبدل الاعتماد فقط على الدعم المالي، يمكن توظيف أدوات سلوكية مثل التحفيز المعنوي، التوجيه، وتبسيط الإجراءات الإدارية، مما يساهم في تعزيز مشاركة الفاعلين الاجتماعيين في هذا النوع من المشاريع. وتؤكد بعض الدراسات أن "هندسة الاختيار" (Choice Architecture) يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في توجيه الأفراد نحو سلوكيات أكثر انخراطًا في المبادرات الاجتماعية (OECD, 2013).

ومن جهة أخرى، تساهم العلوم السلوكية في تعزيز استدامة المقاتلات الاجتماعية من خلال فهم سلوك المستفيدين من خدماتها، وكيفية تفاعلهم مع البرامج والمشاريع الاجتماعية. فتصميم تدخلات تأخذ بعين الاعتبار العادات، الإدراكات، والانحيازات

السلوكية للأفراد يسمح برفع فعالية هذه المقاتلات وزيادة أثرها الاجتماعي. وهذا يجعل من البعد السلوكي عنصراً مهماً في تحسين الأداء التنظيمي للمقاتلات الاجتماعية.

كما أن إدماج العلوم السلوكية في مجال المقاتلة الاجتماعية يعزز من فعالية الابتكار الاجتماعي، حيث يسمح بتطوير حلول أكثر ملائمة لاحتياجات الفئات المستهدفة، عبر فهم أعمق للسلوك الإنساني في سياقه الاجتماعي والثقافي. وبهذا المعنى، فإن المقاتلة الاجتماعية لا تعتمد فقط على الموارد الاقتصادية، بل أيضاً على فهم عميق للديناميات السلوكية التي تحكم الأفراد داخل المجتمع.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن العلوم السلوكية تساهم بشكل فعال في تفعيل المقاتلة الاجتماعية من خلال تحسين فهم الدوافع الإنسانية، وتطوير السياسات الداعمة، وتعزيز فعالية التدخلات الاجتماعية، مما يجعل التكامل بين المجالين مدخلاً مهماً لتطوير نماذج تنمية أكثر نجاعة واستدامة.

10. الجامعة، البحث العلمي والمقاتلة الاجتماعية:

تعد الجامعة أحد الفاعلين الأساسيين في إنتاج المعرفة وتوجيهها نحو خدمة المجتمع، وهو ما يجعلها طرفاً محورياً في دعم وتطوير المقاتلة الاجتماعية باعتبارها مجالاً يجمع بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي. فقد تجاوز دور الجامعة في السياقات المعاصرة وظيفتها التقليدية المتمثلة في التعليم والبحث فقط، لتصبح مؤسسة فاعلة في التنمية، من خلال ما يُعرف بـ "الجامعة الريادية" التي تسعى إلى تحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية واجتماعية قابلة للتطبيق.

في هذا الإطار، يساهم البحث العلمي في الجامعة في بناء الأسس النظرية للمقاتلة الاجتماعية من خلال دراسة مفاهيمها، تحليل تطورها، وفهم آليات اشتغالها داخل السياقات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. كما يعمل البحث العلمي على إنتاج نماذج تفسيرية تساعد على فهم كيفية توظيف الموارد البشرية والمعرفية في خلق مشاريع اجتماعية مبتكرة قادرة على الاستجابة للتحديات التنموية (Bornstein & Davis, 2010).

ومن جهة أخرى، تلعب الجامعة دوراً مهماً في نشر ثقافة المقاتلة الاجتماعية بين الطلبة والباحثين، من خلال إدراج هذا المفهوم ضمن البرامج البيداغوجية، وتشجيع المشاريع الطلابية ذات الطابع الاجتماعي. هذا التوجه يساهم في تكوين جيل جديد من المقاتلين الاجتماعيين الذين يمتلكون وعياً تنموياً وقدرة على الابتكار في معالجة المشكلات الاجتماعية.

كما تُعتبر الشراكة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي عنصراً أساسياً في تفعيل المقاتلة الاجتماعية، حيث تسمح هذه الشراكات بنقل المعرفة من الفضاء الأكاديمي إلى الواقع التطبيقي. ومن خلال حاضنات الأعمال الجامعية ومراكز البحث، يمكن دعم المشاريع الناشئة ذات الطابع الاجتماعي، وتوفير بيئة ملائمة لتجريب الأفكار وتحويلها إلى مشاريع قابلة للتنفيذ.

وتبرز أهمية البحث العلمي أيضاً في تقييم أثر المقاتلة الاجتماعية على التنمية، من خلال تطوير أدوات تحليلية تساعد على قياس الفعالية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المشاريع، وهو ما يساهم في تحسين جودة السياسات العمومية الموجهة لدعم هذا النوع من المقاتلات (OECD, 2013).

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن العلاقة بين الجامعة والبحث العلمي والمقاتلة الاجتماعية هي علاقة تكاملية، حيث تساهم الجامعة في إنتاج المعرفة وتوجيهها نحو خدمة المجتمع، بينما تشكل المقاتلة الاجتماعية مجالاً لتطبيق هذه المعرفة وتحويلها إلى أثر تنموي ملموس، مما يعزز منطق التنمية القائمة على المعرفة والابتكار.

11. العلاقة بين المنظومة القيمية والمقاولاتية الاجتماعية:

تُعد المنظومة القيمية أحد المحددات الجوهرية لفهم الفعل المقاولاتي، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمقاولات الاجتماعية التي لا تُختزل في بعدها الاقتصادي، بل تمتد لتشمل أبعاداً أخلاقية وثقافية واجتماعية عميقة. فالمقاولات الاجتماعية تقوم أساساً على إعادة إدماج القيم في الفعل الاقتصادي، بحيث يصبح الهدف من النشاط المقاولاتي مرتبطاً بإنتاج قيمة اجتماعية إلى جانب القيمة الاقتصادية، وهو ما يجعل القيم عنصراً بنيوياً وليس هامشياً في هذا النموذج.

في هذا السياق، يمكن الاستناد إلى تصور ماكس فيبر حول العلاقة بين القيم والسلوك الاقتصادي، خاصة في تحليله الشهير في كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، حيث يبين أن السلوك الاقتصادي الحديث لم يتطور فقط بفعل العوامل المادية، بل تأثر بشكل كبير بمنظومة قيمية دينية وأخلاقية شكلت "روحاً" للرأسمالية الحديثة. ويُفهم من هذا التحليل أن النشاط الاقتصادي ليس محلياً قيمياً، بل هو مشبع بالمعاني الثقافية والدينية التي توجه سلوك الأفراد وتحدد أنماط إنتاجهم وعملهم (Weber, 1905).

وانطلاقاً من هذا التصور، يمكن فهم المقاولات الاجتماعية باعتبارها شكلاً حديثاً من "إعادة تقييد الاقتصاد بالقيم"، حيث لا يعود الهدف هو الربح المجرد، بل يصبح الفعل الاقتصادي موجّهاً أخلاقياً نحو تحقيق منفعة اجتماعية. وبالتالي، فإن المقاول الاجتماعي يشبه، في هذا الإطار التحليلي، الفاعل الذي يتحرك ضمن "عقلانية قيمية" وليس فقط "عقلانية نفعية"، وهو ما يتقاطع مع أطروحات فيبر حول تعدد أنماط العقلانية الاقتصادية.

أما في ما يتعلق بأعمال تريبو (Trebouet/Tribou) في أدبيات الرياضة والإدارة الاجتماعية، فيمكن الاستئناس بمقارباته حول دور القيم في تنظيم الفعل الجماعي، خاصة في المؤسسات التي لا تخضع بالكامل لمنطق الربح، حيث يبرز أن الفاعلين داخل التنظيمات الاجتماعية يتأثرون بقيم مثل التعاون، الانضباط الجماعي، وروح المسؤولية، وهي قيم تؤثر بشكل مباشر في فعالية الأداء الجماعي واستمرارية التنظيم. ويمكن إسقاط هذا التحليل على المقاولات الاجتماعية، باعتبارها تنظيمياً يعتمد بدرجة كبيرة على الفعل الجماعي والتعاون بدل التنافس الفردي.

كما أن التفاعل بين المنظومة القيمية والمقاولات الاجتماعية يظهر من خلال بناء الثقافة التنظيمية داخل هذه المقاولات، حيث تُعد القيم مثل التضامن، العدالة الاجتماعية، والثقة عناصر أساسية في ضمان استمرارية المشروع. فهذه القيم لا تؤدي فقط وظيفة أخلاقية، بل تؤدي أيضاً وظيفة وظيفية (fonctionnelle) من خلال تعزيز التماسك الداخلي، وتقوية العلاقة مع المستفيدين، وتحسين القدرة على تحقيق الأهداف التنموية.

ومن جهة أخرى، فإن إدماج البعد القيمي في تحليل المقاولات الاجتماعية يسمح بتجاوز التصور الاقتصادي الضيق الذي يحصر الفاعل المقاولاتي في منطق الربح، نحو تصور أوسع يرى في المقاول فاعلاً اجتماعياً-ثقافياً يتصرف داخل منظومة من المعايير والقيم التي توجه اختياراته. وهذا ما يجعل المقاولات الاجتماعية أقرب إلى نموذج "اقتصاد مُأسس اجتماعياً" كما تشير إليه الأدبيات السوسيولوجية الحديثة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن أعمال فيبر حول العلاقة بين القيم والاقتصاد، إلى جانب المقاربات التنظيمية التي تُبرز دور القيم في الفعل الجماعي، تساهم في تفسير البعد العميق للمقاولات الاجتماعية، بوصفها ممارسة اقتصادية مشبعة بالقيم الأخلاقية والاجتماعية، وليس مجرد نشاط اقتصادي تقليدي.

1.11 القيم والموروثات الثقافية المؤثرة في السلوك المقاولاتي:

1.1.11 القيم الثقافية ودورها في دعم المبادرة:

تشكل القيم الثقافية إطاراً مرجعياً للسلوك الفردي والجماعي، إذ تحدد ما يعتبره المجتمع مقبولاً أو مرفوضاً من تصرفات وأفكار (Hofstede, 2001). في سياق السلوك المقاولاتي، تلعب هذه القيم دوراً محورياً في تحديد مدى استعداد الأفراد للمخاطرة والابتكار والمبادرة.

تشير الدراسات إلى أن القيم التي تعزز الاستقلالية والمبادرة الشخصية تشجع الأفراد على الانخراط في المشاريع الريادية، بينما القيم التي تركز على الامتثال والتقاليد الاجتماعية قد تحد من القدرة على اتخاذ خطوات غير مألوفة (De Mooij, 2019).

2.1.11 الموروث الاجتماعي والثقافي:

يشمل الموروث الثقافي العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية، والتعليم الاجتماعي الذي يتلقاه الفرد منذ الصغر. وقد أظهرت الأبحاث أن المجتمعات التي تشجع المبادرة والتعاون المجتمعي تنتج أجيالاً أكثر قدرة على الابتكار وريادة الأعمال، مقارنة بالمجتمعات التي تركز على الحذر والاعتماد على الاستقرار (Liñán & Fayolle, 2015).

في السياق العربي، تلعب القيم الأسرية والدينية دوراً مزدوجاً، فهي تحفز الاجتهاد والعمل، لكنها في الوقت نفسه قد تضع قيوداً على المخاطرة الفردية أو الانفتاح على تجارب جديدة (Al-Mubarak & Busler, 2016).

3.1.11 تأثير البيئة الثقافية على قرارات ريادة الأعمال:

تؤثر البيئة الثقافية بشكل مباشر على قرارات الأفراد في مجال ريادة الأعمال. فالأبحاث تشير إلى أن الأفراد الذين ينشؤون في بيئات تشجع التعلم من الفشل وتجربة الأفكار الجديدة يميلون إلى تطوير مشاريع مبتكرة ومستدامة. أما في البيئات التي تعاقب الفشل أو تركز على الحفاظ على الوضع القائم، فيكون السلوك المقاولاتي أقل انتشاراً (Hofstede, 2001; Liñán & Fayolle, 2015).

2.11 العوامل المساعدة والمعيقة للسلوك المقاولاتي:

1.2.11 العوامل المساعدة:

تساهم مجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعية في تعزيز السلوك المقاولاتي وتشجيع الأفراد على الانخراط في المشاريع الريادية، ومن أبرزها:

- القيم الداعمة للابتكار والمجازفة: تشير الدراسات إلى أن المجتمعات التي تقدر الإبداع والمبادرة الفردية تعزز قدرة الأفراد على بدء مشاريع جديدة وتطوير أفكار مبتكرة (Hofstede, 2001).
- الدعم الأسري والمجتمعي: تلعب الأسرة والمجتمع دوراً محورياً في تحفيز الأفراد على ريادة الأعمال، من خلال توفير الدعم المالي والمعنوي وتقدير الجهود المبذولة بغض النظر عن النتائج (Al-Mubarak & Busler, 2016).
- التعليم والتنشئة الاجتماعية: تساهم الأنظمة التعليمية التي تشجع التفكير النقدي وحل المشكلات وتطوير المهارات العملية في تكوين شخصيات ريادية أكثر استعداداً لمواجهة تحديات السوق (Liñán & Fayolle, 2015).

2.2.11 العوامل المعيقة:

على الجانب الآخر، توجد عوامل ثقافية واجتماعية قد تحد من السلوك المقاولاتي، منها:

- الخوف من الفشل الاجتماعي أو الاقتصادي: المجتمعات التي تعتبر الفشل وصمة اجتماعية تجعل الأفراد مترددين في خوض تجربة ريادية (De Mooij, 2019).
 - الأعراف التقليدية المقيدة: بعض الموروثات الثقافية تفرض أدواراً محددة للأفراد أو تحد من حرية اتخاذ القرار، مما يضع قيوداً على الابتكار والمبادرة (Hofstede, 2001).
 - نقص الدعم المؤسسي والاقتصادي: ضعف البنية التحتية، قلة التمويل، وغياب السياسات التشجيعية تعيق ريادة الأعمال حتى في وجود استعداد فردي قوي (Liñán & Fayolle, 2015).
- 3.2.11 التوازن بين العوامل المساعدة والمعيقة:

تشير الدراسات إلى أن نجاح السلوك المقاولاتي يعتمد على قدرة الأفراد والمؤسسات على تحقيق توازن بين العوامل المساعدة والمعيقة. فحتى في بيئات تقليدية، يمكن لريادة الأعمال أن تزدهر إذا توفرت قيم الابتكار والدعم الأسري والتعليم الجيد، بينما في مجتمعات حديثة ولكن دون دعم معنوي أو تشريعي، قد يبقى السلوك المقاولاتي محدوداً (Al-Mubarak & Busler, 2016).

12. تجارب عملية ناجحة في المقاولات الاجتماعية:

تُظهر التجارب الدولية أن المقاولات الاجتماعية لم تعد مجرد مفهوم نظري أو ممارسة محلية محدودة، بل أصبحت نموذجاً عالمياً متنامياً يسهم بشكل فعال في معالجة قضايا التنمية والفقر والإقصاء الاجتماعي. وقد برزت عدة تجارب رائدة أثبتت قدرة هذا النموذج على تحقيق التوازن بين الفعالية الاقتصادية والأثر الاجتماعي، مع اختلاف السياقات الثقافية والاقتصادية التي نشأت فيها.

من أبرز هذه التجارب تجربة محمد يونس في بنغلاديش من خلال "بنك غرامين"، الذي يُعد من أهم النماذج العالمية في مجال التمويل الأصغر الموجه للفقراء. فقد اعتمد هذا المشروع على منح قروض صغيرة دون ضمانات تقليدية للفتات الهشة، خاصة النساء، مما ساهم في تمكين اقتصادي واسع وتحسين مستوى المعيشة. وقد أثبتت هذه التجربة أن الإدماج المالي يمكن أن يشكل أداة فعالة لمحاربة الفقر إذا ما تم توجيهه ضمن منطق اجتماعي مستدام (Yunus, 2007).

كما تُعد تجربة مؤسسة "Ashoka" من الولايات المتحدة من النماذج الرائدة في دعم المقاولين الاجتماعيين عبر العالم، حيث تركز على تمويل وتكوين رواد الأعمال الاجتماعيين الذين يقدمون حلولاً مبتكرة لمشكلات اجتماعية معقدة. وقد ساهمت هذه المؤسسة في نشر ثقافة المقاولات الاجتماعية عالمياً وتعزيز الاعتراف بها كقطاع مستقل داخل الاقتصاد الحديث (Bornstein & Davis, 2010).

وفي السياق الأوروبي، تُعتبر تجربة إيطاليا في التعاونيات الاجتماعية من التجارب المهمة، حيث تم إدماج التعاونيات ضمن المنظومة القانونية والاجتماعية كفاعل أساسي في تقديم الخدمات الاجتماعية، خاصة في مجالات الصحة، التعليم، وإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد ساعد هذا النموذج على خلق توازن بين الدولة والسوق والمجتمع المدني في إنتاج الخدمات العامة، مما جعله نموذجاً مرجعياً في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

أما في المملكة المتحدة، فقد برزت تجربة "Social Enterprise UK" التي ساهمت في تطوير إطار مؤسسي داعم للمقاولات الاجتماعية، من خلال السياسات العمومية، والحوافز المالية، وبرامج الدعم والتكوين. وقد أدى ذلك إلى توسع هذا القطاع بشكل ملحوظ، وجعله جزءاً معترفاً به من الاقتصاد الوطني.

وتشير هذه التجارب مجتمعة إلى أن نجاح المقاتلة الاجتماعية يرتبط بوجود بيئة مؤسسية داعمة، وثقافة مجتمعية تشجع على المبادرة والابتكار الاجتماعي، إضافة إلى سياسات عمومية مرنة تسمح بدمج هذا النوع من المقاتلات ضمن الاستراتيجيات التنموية الوطنية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التجارب العالمية تؤكد أن المقاتلة الاجتماعية ليست نموذجاً محلياً محدوداً، بل هي مقارنة تنموية قابلة للتطبيق في سياقات متعددة، شريطة توفر شروط الحوكمة والدعم المؤسسي والاعتراف القانوني.

13. المقاتلة الاجتماعية في الجزائر: الواقع والتحديات:

تعد المقاتلة الاجتماعية في الجزائر مجالاً ناشئاً نسبياً داخل المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، حيث بدأت تتبلور بشكل تدريجي في ظل التحولات الاقتصادية التي عرفت البلاد، خاصة مع الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وما ترتب عن ذلك من تحديات اجتماعية مثل البطالة، الفقر، واتساع الفوارق الاجتماعية. وقد ساهم هذا السياق في بروز أشكال من المبادرات ذات الطابع الاجتماعي، سواء عبر الجمعيات، التعاونيات، أو المشاريع الصغيرة ذات الأثر الاجتماعي، دون أن تتبلور بعد في إطار قانوني ومؤسسي متكامل خاص بالمقاتلة الاجتماعية (OECD, 2013).

على مستوى الواقع، يمكن ملاحظة أن المقاتلة الاجتماعية في الجزائر لا تزال في مرحلة التأسيس، حيث ترتبط غالباً بمبادرات المجتمع المدني أو برامج دعم التشغيل الذاتي والمشاريع الصغيرة. كما أن بعض الوكالات العمومية لدعم التشغيل والمقاتلاتية ساهمت بشكل غير مباشر في تشجيع هذا النوع من المشاريع، من خلال تمويلات موجهة للشباب والمشاريع ذات الطابع المحلي، إلا أن هذه المبادرات لا تزال تفتقر إلى رؤية موحدة للمقاتلة الاجتماعية كقطاع مستقل داخل الاقتصاد الوطني.

ومن الناحية السوسيواقتصادية، تلعب هذه المبادرات دوراً مهماً في امتصاص البطالة وتحسين الظروف المعيشية في بعض المناطق، خاصة في الأرياف والمناطق ذات الهشاشة الاقتصادية. غير أن هذا الدور يبقى محدوداً من حيث الحجم والأثر، بسبب ضعف التنسيق بين الفاعلين، وغياب شبكات دعم متخصصة في الابتكار الاجتماعي.

أما على مستوى التحديات، فإن أولها يتمثل في غياب إطار قانوني واضح ينظم المقاتلة الاجتماعية ويحدد طبيعتها القانونية والجبائية والتنظيمية، مما يجعلها تندرج غالباً ضمن فئات قانونية أخرى مثل الجمعيات أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا الغموض القانوني يحد من تطورها ويصعب عملية تقييمها ودعمها بشكل مباشر (Bornstein & Davis, 2010).

كما يُعد ضعف التمويل من أبرز الإكراهات، حيث تواجه المبادرات ذات الطابع الاجتماعي صعوبات كبيرة في الحصول على مصادر تمويل مستدامة، خاصة في ظل محدودية آليات التمويل الموجهة خصيصاً للمشاريع الاجتماعية. ويضاف إلى ذلك ضعف الثقافة المقاتلاتية الاجتماعية، حيث لا يزال هذا المفهوم غير واضح بشكل كافٍ لدى العديد من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين (Yunus, 2007).

ومن جهة أخرى، تعاني المقاتلة الاجتماعية في الجزائر من ضعف الربط بين الجامعة، مراكز البحث، ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، مما يحد من نقل المعرفة والابتكار نحو مشاريع تطبيقية ذات أثر اجتماعي. كما أن نقص التكوين المتخصص في مجال ريادة الأعمال الاجتماعية يساهم في إبطاء تطور هذا القطاع.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن المقاتلة الاجتماعية في الجزائر تمتلك إمكانيات واعدة في دعم التنمية المحلية ومعالجة الإشكالات الاجتماعية، إلا أن تفعيلها بشكل فعال يتطلب تطوير إطار قانوني واضح، تعزيز آليات التمويل، نشر الثقافة المقاتلاتية الاجتماعية، وتقوية الشراكات بين مختلف الفاعلين.

14. الخاتمة

یتضح من خلال هذا المقال أن المقاتلة الاجتماعية تمثل نموذجًا تنمويًا حديثًا يقوم على الدمج بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، مما يجعلها آلية فعالة في معالجة العديد من الإشكالات التنموية المعاصرة. فقد أظهرت مختلف المحاور النظرية أن هذا النمط المقاتل لا يقتصر على تحقيق الربح، بل يتجاوز ذلك إلى خلق قيمة اجتماعية مستدامة تسهم في تحسين ظروف العيش، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، ودعم الفئات الهشة.

كما أبرز التحليل السوسيواقتصادي أن المقاتلة الاجتماعية تعكس تحولاً في فهم التنمية، حيث لم تعد هذه الأخيرة تُختزل في النمو الاقتصادي فقط، بل أصبحت عملية متعددة الأبعاد تشمل العدالة الاجتماعية، تقليص الفوارق، وتحسين جودة الحياة. وفي هذا السياق، تتجلى أهمية المقاتلة الاجتماعية كجسر يربط بين الاقتصاد والمجتمع، ويعيد تشكيل العلاقة بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على أسس أكثر توازناً وإنصافاً (OECD, 2013).

غير أن فعالية هذا النموذج تبقى مرتبطة بمدى توفر بيئة مؤسسية داعمة، تشمل إطاراً قانونياً واضحاً، وآليات تمويل ملائمة، وثقافة مجتمعية تشجع على المبادرة والابتكار الاجتماعي. كما أن التجربة الجزائرية، رغم ما تحمله من إمكانيات واعدة، ما تزال في مرحلة التأسيس وتحتاج إلى مزيد من التطوير والتأطير لتعزيز حضور المقاتلة الاجتماعية كفاعل تنموي مستقل.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن المقاتلة الاجتماعية ليست بديلاً كاملاً للنماذج الاقتصادية التقليدية، بل هي مكمل لها، يساهم في سد الفجوات التنموية وتعزيز البعد الإنساني في السياسات الاقتصادية. ومن ثم، فإن تعزيز هذا النموذج يتطلب تكامل جهود الدولة، المجتمع المدني، والجامعة من أجل بناء منظومة تنموية أكثر شمولاً واستدامة.

15. قائمة المراجع:

- Al-Mubarak, H., & Busler, M. (2016). Entrepreneurship development in developing countries. *Journal of Developmental Entrepreneurship*, 21(3).
- Bornstein, D., & Davis, S. (2010). *Social entrepreneurship: What everyone needs to know*. Oxford University Press.
- De Mooij, M. (2019). *Consumer behavior and culture*. Sage Publications.
- Dees, J. G. (1998). The meaning of social entrepreneurship. Stanford University.
- Hofstede, G. (2001). *Culture's consequences: Comparing values, behaviors, institutions and organizations across nations*. Sage Publications.
- Liñán, F., & Fayolle, A. (2015). A systematic literature review on entrepreneurial intentions. *International Entrepreneurship and Management Journal*, 11(4), 935–965.
- OECD. (2013). *Policy brief on social entrepreneurship*. OECD Publishing.
- UNDP. (2015). *Human development report 2015*. United Nations Development Programme.
- Weber, M. (1905). *The Protestant ethic and the spirit of capitalism*. Routledge.
- Yunus, M. (2007). *Creating a world without poverty: Social business and the future of capitalism*. Public Affairs.